برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 18-2013/2/19

تقارير التقييم

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير موجز عن التقييم المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لأثر مساهمة المساعدات الغذائية في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الأوضاع الممتدة في تشاد

للنظر

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2013/6-A
10 January 2013
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مديرة مكتب التقييم: السيدة H. Wedgwood رقم الهاتف: 066513-2030

موظفة التقييم، مكتب التقييم: السيدة C. Conan رقم الهاتف: 066513-3480

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفر الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

اشترك مكتبا التقييم التابعان لبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إدارة تقييم الأثر هذا القائم على النظرية. ويستخدم التقييم نهجا مختلط الأساليب لتقدير حصائل المساعدات الغذائية المسلمة إلى اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى منذ وصولهم إلى جنوب تشاد في عام 2002 والآثار المترتبة عليها ويستخلص الدروس المستفادة من مساهمتها في إيجاد حلول دائمة للاجئين.

وخلص التقييم إلى أنه في السنوات الأولى بعد التشريد، سمح التوزيع العام للأغذية المقدم في شكل حصص كاملة لأغلبية اللاجئين بالوصول إلى مستويات مقبولة من استهلاك الأغذية. كما كان له أثر إيجابي على سوء التغذية الحاد الشامل الذي ظل مقبولا بصفة عامة مع مرور الوقت حتى في المخيمات التي خفضت فيها الحصص أو اقتصرت على المجموعات الضعيفة.

غير أن مستويات ثروة اللاجئين ومصادر دخلهم لم تتحسن بدرجة كبيرة مع مرور الوقت ولم تصل إلى نفس مستويات السكان المحليين. وتبع ذلك تدهور الاستهلاك الغذائي للاجئين من حيث الكمية والنوعية وزيادة في استراتيجيات المواجهة القصيرة الأجل عندما تم تخفيض الحصص الغذائية في أقدم المخيمات. كما أن التطور المتوقع نحو زيادة قدرة اللاجئين على تطوير سبل كسب عيشهم على الأجل المتوسط – ونتيجة لذلك الحفاظ على أمنهم الغذائي على الرغم من الانخفاض في المساعدات الغذائية – لم يحدث. وبالإضافة إلى ذلك، ظل سوء التغذية المزمن مرتفعا، ولم يتحسن على مر السنين. ولوحظت بعض الأدلة التي تشير إلى العنف الجنسي، وخاصة العنف الزوجي بعد التوزيع.

وتعزى هذه النتائج المختلطة إلى عدم وجود استراتيجية مشتركة بين الوكالات لتعزيز الاعتماد على الذات، إلى جانب عدم وجود اتساق بين الأهداف المعلنة والأنشطة المنفذة وهي ما تفسره جزئيا قيود التمويل المتكررة. وعلى الرغم من أن الأهداف تتحول تدريجيا من تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة إلى تعزيز الاعتماد على الذات، فقد ظل التوزيع العام للأغذية بحصص كاملة أو مخفضة الطريقة الرئيسية للمساعدة على مر الزمن، وكانت الطرائق التكميلية أو البديلة هامشية. وبالإضافة إلى ذلك، بقي دعم سبل كسب العيش طوال الفترة محدودا ومتأخرا وغير متنوع بما فيه الكفاية نظرا للقيود المحلية. وأخيرا، عانى تنفيذ برامج التغذية أيضا وحصائلها من عدم وجود استراتيجية وإجراءات واضحة لمكافحة سوء التغذية المزمن وعدم وجود شركاء مؤهلين تقنيا.

ويرفع هذا التقييم مجموعة من التوصيات **للبرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائهما، بهدف توجيههم نحو تحقيق أهدافهم الطويلة الأجل، بما في ذلك اعتماد اللاجئين على الذات وتحسين إدارة **البرنامج** ورصده وتقييم أنشطة المعونة الغذائية والتغذية والحماية.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالوثيقة "تقرير موجز عن التقييم المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لأثر مساهمة المساعدات الغذائية في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الأوضاع الممتدة في تشاد" (WFP/EB.1/2013/6-A) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.1/2013/6-A/Add.1، ويحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

السمات

1- هذا التقييم جزء من مجموعة من أربعة تقييمات للأثر ستجرى بتكليف مشترك من **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عامي 2011 و2012.[1] والهدف من عمليات التقييم هو تقدير مساهمة المساعدات الغذائية في إيجاد حلول دائمة للاجئين في الأوضاع الممتدة.

2- ويركز التقييم على المساعدة المقدمة إلى لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى منذ وصولهم إلى تشاد بدءا من عام 2002. ويهدف إلى حساب حصائلها وآثارها وتقديم دروس حول كيف يمكن للوكالتين تحسين مساهمة المساعدات الغذائية في تحقيق اعتماد اللاجئين على الذات على المستويين المحلي والعالمي.

3- وقد تم قياس الأثر عن طريق التحقق من نموذج نظري وضع على أساس الأهداف الصريحة للوكالتين اللتين تفترضان أن أنشطتهما مجتمعة تساهم في زيادة اعتماد اللاجئين على الذات. ويشتمل النموذج النظري على ثلاث مراحل للتطور من الوضع الأولي للاجئين عند وصولهم (المرحلة الأولى) إلى أقصى مستوى من الاعتماد على الذات (المرحلة الثالثة)، مع تناقص مقابل لذلك في مستوى المساعدات الغذائية لكل مرحلة.

4- وبما أن المخيمات أنشئت في أوقات مختلفة وانخفضت مستويات المساعدة مع مرور الوقت بعد أن رأت بعثات التقييم المشتركة وجود مستوى مناسب من الاعتماد على الذات، أصبح من الممكن المقارنة بين النموذج النظري والتقييم الفعلي للوضع.

الجدول 1: تطبيق النموذج النظري*

	الأوضاع		النتائج المتوقعة
الأجل القصير	المرحلة الأولى (S1)	التوزيع العام للأغذية - حصة كاملة.	إنقاذ الأرواح؛ تحسين الاستهلاك الغذائي؛ توفير السلامة والحماية. المستوى الأدنى من الاعتماد على الذات.
الأجل المتوسط	المرحلة الثانية (S2)	التوزيع العام للأغذية - نصف حصة.	تحسين السلة الغذائية؛ تحسين الحالة التغذوية (سوء التغذية الحاد والمزمن). زيادة قدرات المستفيدين المتعلقة بسبل كسب العيش.
الأجل الطويل	المرحلة الثالثة (S3)	الاستعاضة عن التوزيع العام للأغذية بتوزيعات موجهة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (ذوو الاحتياجات الخاصة يمثلون 20 في المائة من السكان).	اعتماد اللاجئين على الذات؛ الاندماج المحلي؛ إعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن.

*يأخذ النموذج النظري أيضا في الاعتبار المدخلات التكميلية من الشركاء، بما في ذلك دعم سبل كسب العيش من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معظمها في شكل توفير البذور والأدوات، وأنشطة مدرة للدخل

[1] غطت التقييمات الأخرى بنغلاديش وإثيوبيا ورواندا.

5- واستخدم التقييم أساليب مختلطة وتكميلية من أجل تثليث المعلومات المجمعة وتنويعها: استعراض البيانات الثانوية، وإجراء مقابلات كيفية شبه منظمة ومسح كمي وملاحظة مباشرة، وتقديم عروض للنتائج الأولية.

6- وأجري المسح الكمي في ثلاثة مخيمات ممثلة للأوضاع في المرحلة الأولى (مولا) والمرحلة الثانية (أمبوكو) والمرحلة الثالثة (يارونغو)، واستند إلى عينة من 641 أسرة من اللاجئين؛ كما أجري مسح لعدد 246 أسرة في ثماني قرى مجاورة لمقارنة وضع اللاجئين بوضع السكان المحليين وتوفير مؤشر لمستوى الاعتماد على الذات الذي يمكن الوصول إليه فعليا في ضوء السياق المحلي. وترأست النساء 43 في المائة من الأسر التي شملها المسح.

السياق

7- استضافت تشاد منذ عام 2002 ما يصل إلى 70 000 من لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى الذين وصلوا إلى البلد في موجات متتالية. ولا تتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة اللاجئين إلى وطنهم في المستقبل القريب، على الرغم من أنه تم الإبلاغ عن حالات عديدة من العودة التلقائية.

الشكل 1: عدد لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى حسب السنة

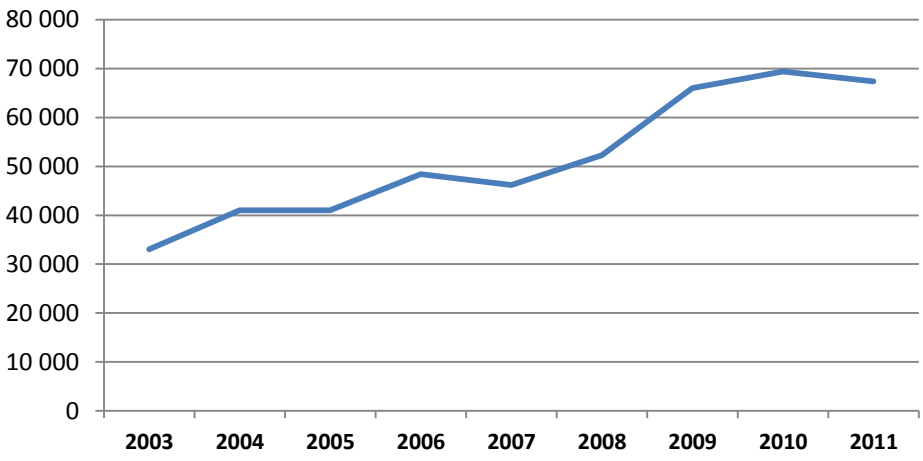

المصدر: التقارير السنوية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

8- وصدقت تشاد في عامي 1951 و1969 على الاتفاقيتين (الأفريقيتين) المتعلقتين بمركز اللاجئين. وتعترف تشاد مبدئيا بجميع لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى ولكنها لا تسمح لهم بالحصول على الجنسية. وتدعم السلطات التشادية سياسة الاندماج واعتماد اللاجئين على الذات ويترجم ذلك إلى تخصيص أراضي للاجئين وحرية التنقل وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية والوصول إلى الأسواق لبيع وشراء المنتجات.

9- وتقع المخيمات السبعة للاجئين في جنوب وجنوب شرقي تشاد في مناطق لوغون الشرقية وشاري الأوسط وسلامات وهي من بين أكثر المناطق حظا في البلد من حيث الظروف المناخية الزراعية حيث: عانت نسبة 9 في المائة و18 في المائة و20 في المائة من الأسر على التوالي من انعدام الأمن الغذائي في عام 2009 مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 17 في المائة (مسح هشاشة الأوضاع الذي أجراه **البرنامج**). وخصائص السكان في هذه المناطق مشابهة من الناحية الإثنية لخصائص اللاجئين ونشاطهم الرئيسي هو الزراعة إلى جانب تربية الماشية وصيد والأسماك والحيوانات وجمع الأغذية البرية.

الجدول 2: خصائص المخيمات						
المنطقة	**منطقة غوري**			**منطقة مارو**		**منطقة حرازي**
الإقليم/الدائرة	لوغون الشرقية / نيا بيندي			شاري الأوسط / غراندي سيدو		سلامات / حرازي-مانغوين
المخيم	**أمبوكو**	**غونجي**	**دوساي**	**يارونغو**	**مولا**	**كوي / مويو (*)**
السكان	11 040	9 660	9 090	11 000	4 200	7 800
سنة الوصول	2002	2004	2005	2002	2007	2008 (*)
المجموعات الإثنية	كابا؛ العرب	كابا	الفلاته	نغام غواما	مباي نغام	رونغو
الأنشطة الاقتصادية	الزراعة والتجارة	الزراعة	تربية الماشية والزراعة	الزراعة	الزراعة	صيد الأسماك والزراعة

المصدر: قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فبراير/شباط 2012.

ملاحظات: المنطقة تشير إلى المدينة الرئيسية الواقعة بالقرب من المخيمات.

(*) في حين تم إعادة توطين لاجئي داها، بالقرب من الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، في المخيمات الأكثر بعدا عن كوي ومويو في أبريل/نيسان2011، فقد اختار العديد منهم عدم الانتقال.

10- وتُكفل مساعدة اللاجئين وحمايتهم من قبل الجهات الحكومية – ولا سيما "اللجنة الوطنية لاستقبال اللاجئين والعائدين وإعادة إدماجهم" و**البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. كما تمول المفوضية الأوروبية برنامجين من برامج "ربط الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية" يهدفان إلى دعم تحول اللاجئين نحو الاعتماد على الذات والاندماج.

11- **نفذت عمليات المساعدة الغذائية للبرنامج** من خلال ستة برامج من عام 2003 حتى وقت إجراء هذا التقييم: ثلاث عمليات طوارئ تلتها ثلاث عمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش. وظلت أهداف تلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين ذات صلة خلال معظم الفترة في ضوء استمرار تدفق اللاجئين حتى عام 2008، ولكنها تطورت اعتبارا من عام 2005 لإدماج تعزيز اعتماد اللاجئين الذين وصلوا في وقت مبكر على الذات. وكانت الجهات المانحة الرئيسية **للبرنامج** خلال الفترة 2003-2011 هي الولايات المتحدة الأمريكية (53 في المائة)، واليابان (12 في المائة)، والمفوضية الأوروبية (11 في المائة)، وصندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (9 في المائة).

12- **الطرائق الرئيسية للمساعدات الغذائية** كانت التوزيع العام للأغذية وبرامج التغذية (معالجة سوء التغذية الحاد والمعتدل، والتغذية التكميلية للحوامل والمرضعات). وفي المتوسط، تلقى 97.5 في المائة من المستفيدين المحددين في الخطة مساعدة، منهم 52 في المائة من النساء. وعلى الرغم من تحول الأهداف تدريجيا نحو تعزيز الاعتماد على الذات، فقد ظلت تدخلات الغذاء مقابل العمل هامشية واستفاد منها بشكل رئيسي سكان البلد المضيف مثلما حدث في حالة المساعدات الغذائية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

13- وتلقت جميع المخيمات، طوال السنوات الثلاث أو الخمس الأولى بعد إنشائها، حصصا كاملة (100 2 سعر حراري في اليوم) كجزء من التوزيع العام للأغذية. ثم خفضت الحصص إلى 200 1 سعر حراري في اليوم أو توقفت. ولكن يوجد استثناءان لذلك. الأول في يارونغو حيث توقف التوزيع العام للأغذية بدون مرحلة الحصص المخفضة بعد سنتين ونصف من المساعدة واستعيض عنه بتوزيعات موجهة لذوي الاحتياجات الخاصة الذين حددتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين والتوزيع العام للأغذية المحدد خلال المواسم العجاف. وفي غونجي لم يستمر توزيع الحصص الكاملة إلا سنة واحدة فقط.

الجدول 3: حصص التوزيع العام للأغذية مع مرور الوقت

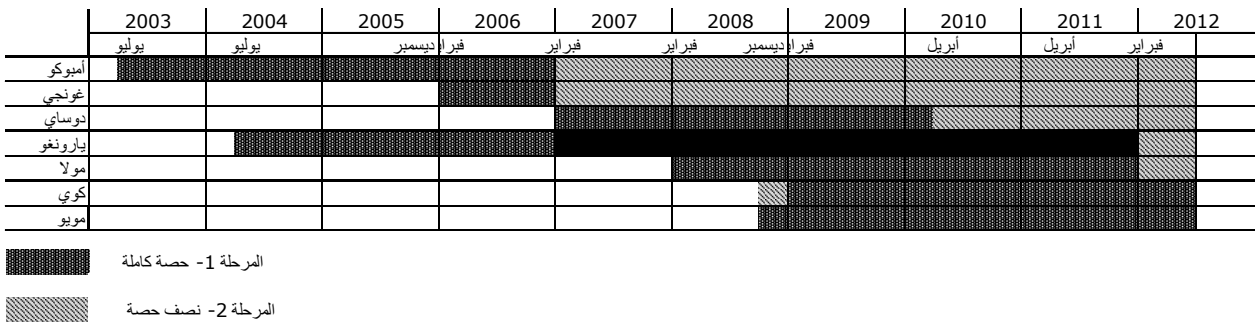

المصدر: مكتب **البرنامج** في غوري.

النتائج: حصائل وآثار المساعدات الغذائية

الأمن الغذائي

14- تم قياس حصائل وآثار المساعدات الغذائية على الأمن الغذائي للاجئين باستخدام درجة الاستهلاك الغذائي ومؤشر استراتيجيات المواجهة.[2]

15- وتبين تحليلات الارتداد التي أجريت للمخيمات المشمولة بالمسح أن العاملين الرئيسيين اللذين يؤثران على درجة الاستهلاك الغذائي هما المساعدات الغذائية المسلمة ومستويات ثروة المتلقين. ومن الناحية الأخرى، وجد أن مؤشر استراتيجيات المواجهة يتأثر تأثرا ضعيفا بمستوى المساعدات الغذائية المستلمة، وأنه يعتمد أساسا على مستوى ثروة الأسر وإثنيتها.

16- ويفسر ذلك الحالة الخاصة في أمبوكو، حيث كان استهلاك السكان من الأغذية أفضل من المخيمات المماثلة (المرحلة الثانية) أو القرى المجاورة. ووجد أيضا أن هؤلاء السكان يعتمدون بدرجة أقل استراتيجيات مواجهة، ولا سيما الاستراتيجيات الأكثر سلبية. وتعتبر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاجئي أمبوكو غير عادية: ثلث الأسر من العرب، ومعظمهم من التجار وهم أغنى من المجموعات الإثنية الأخرى؛ وأمبوكو لديها أعلى نسبة من الأسر التي تقع في الفئة الأكثر ثراء (انظر الشكل 9).

[2] **درجة الاستهلاك الغذائي** تجمع بين التنوع الغذائي، وتواتر تناول الغذاء (عدد الأيام التي تستهلك فيها كل مجموعة غذائية)، والأهمية التغذوية النسبية للمجموعات الغذائية المختلفة، استنادا إلى السَحب. ويقيس **مؤشر استراتيجيات المواجهة** عدد مرات استخدام الأسر للاستراتيجيات الاثني عشر خلال الأيام السبعة السابقة للمسح للتغلب على الصعوبات التي تواجهها في الحصول على الأغذية. وتشتمل هذه الاستراتيجيات على: استهلاك أغذية أرخص؛ واستهلاك المزيد من الأغذية البرية كجزء من النظام الغذائي؛ وإرسال أفراد الأسرة لتناول الطعام في أماكن أخرى؛ واقتراض الأغذية من الأقارب/الجيران؛ والاستدانة لشراء الأغذية؛ واستهلاك مخزون البذور المحتفظ به للموسم المقبل؛ وخفض حجم الأغذية في أوقات الوجبات؛ وخفض عدد الوجبات اليومية؛ وخفض الأغذية التي يستهلكها البالغون بحيث يمكن للأطفال أن يأكلوا؛ وخفض الأغذية التي يستهلكها غير العاملين من أفراد الأسرة؛ وقضاء أيام كاملة بدون أكل.

17- وبخلاف أمبوكو، حددت الاتجاهات التالية فيما يتعلق باستهلاك الأغذية (انظر الأشكال 2-6):

- كانت معظم الأسر المقيمة في المخيمات المستفيدة من الحصص الكاملة (المرحلة الأولى) تتمتع بمستويات مقبولة من الاستهلاك الغذائي، حتى عندما كان اللاجئون قد وصلوا منذ فترة قصيرة وليس أمامهم إلا خيارات محدودة لسبل كسب العيش (حرازي ومولا وداها في عام 2010).
- نسبة الأسر التي لديها درجات مقبولة من استهلاك الأغذية كانت دائما أعلى في المخيمات المستفيدة من الحصص الكاملة (المرحلة الأولى) عن تلك المقيمة في المخيمات التي تتلقى نصف حصص (المرحلة الثانية) والمخيمات التي توقف فيها التوزيع العام للأغذية (المرحلة الثالثة: يارونغو). كما كان لدى المخيمات التي تلقت الحصص الكاملة أيضا نسبة درجات مقبولة لاستهلاك الأغذية أعلى من القرى المجاورة، كما هو الحال في المسح التقييمي لعام 2012.
- أدى خفض الحصص إلى تدهور منتظم في الاستهلاك الغذائي للأسر (كما ونوعا)، رغم عدم وجود فرق كبير بين مخيمات المرحلة الثانية ويارونغو (المرحلة الثالثة).

الأشكال 2-6: توزيع الأسر حسب درجات استهلاك الأغذية
(2012-2006) (نسبة مئوية)

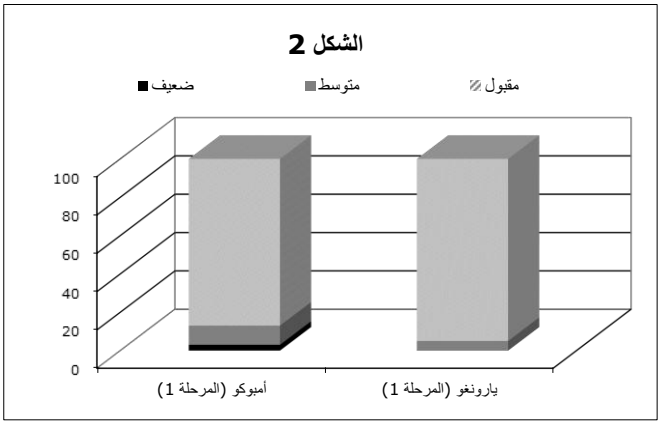

المصدر: مسح هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لعام 2006

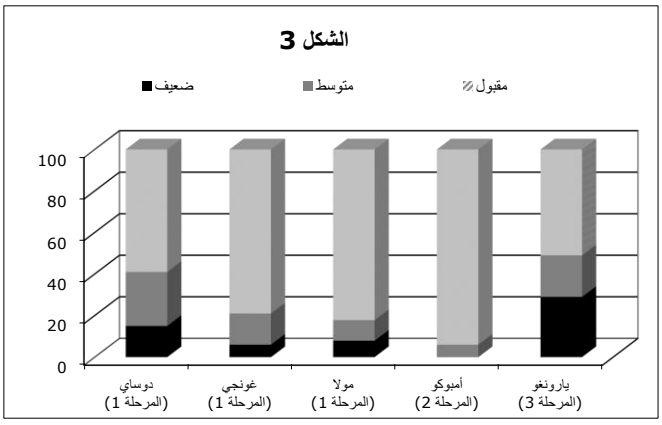

المصدر: مسح هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لعام 2008

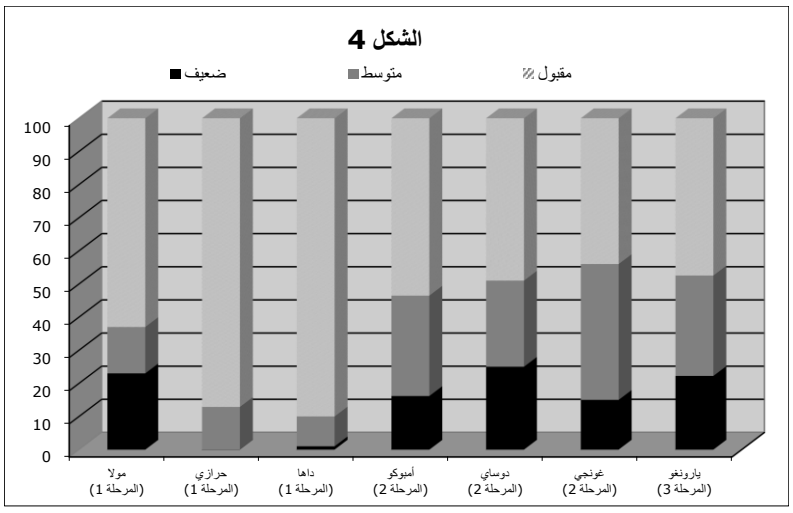

المصدر: مسح هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لعام 2010

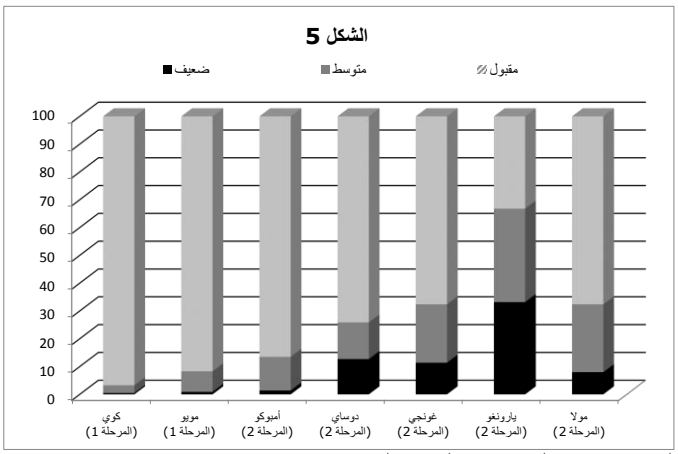

المصدر: مسح الرصد بعد التوزيع لعام 2012

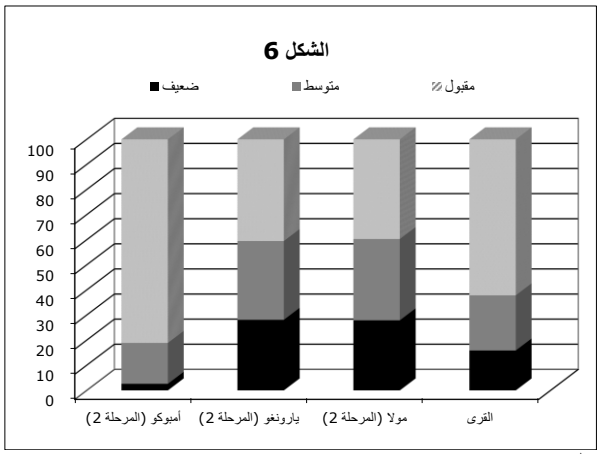

المصدر: تقييم 2012

18- ومن حيث استراتيجيات المواجهة المستخدمة من قبل الأسر للتغلب على الصعوبات في الحصول على الأغذية، قدم التقييم أدلة تفيد بأن الأسر في يارونغو (المرحلة الثالثة) ومولا (المرحلة الأولى) لجأت في كثير من الأحيان إلى استراتيجيات مواجهة للحصول على الأغذية (بلغت درجتاهما 55.7 و58.4 على التوالي وفقا لمؤشر استراتيجيات المواجهة) بصورة أكبر من السكان المحليين (بدرجة 49.7). وتتضمن العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجيات تعديل استهلاك المواد الغذائية أو خفضه، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على الأمن الغذائي للأسر ومستقبلها. وعلى النقيض، كانت درجة مؤشر استراتيجيات المواجهة في أمبوكو 42.1.

19- وتبين المقارنة بالقرى أن المساعدات الغذائية كان لها أثر إيجابي مختلف على الاستهلاك الغذائي للأسر التي تترأسها نساء لاجئات (انظر الجدول 5). غير أن هذه الأسر لجأت في كثير من الأحيان إلى أشد استراتيجيات المواجهة (31 في المائة مقابل 18.5 في المائة للأسر التي يترأسها رجال لاجئون).

الجدول 4: توزيع الأسر وفقا لفئة المدخول الغذائي، حسب جنس رب الأسرة (نسبة مئوية)

جنس رب الأسرة	مدخول غذائي ضعيف	عتبة المدخول الغذائي	مدخول غذائي مقبول
المخيمات			
رجال	16.9	29.4	53.8
نساء	21.3	23.5	55.2
القرى			
رجال	8.0	25.7	66.3
نساء	32.1	20.3	47.6

المصدر: المسح التقييمي، 2012.

التغذية

20- يبين تحليل البيانات المتاحة منذ عام 2008 أن معدلات سوء التغذية الحاد الشامل اختلفت مع مرور الوقت فيما بين المخيمات، ولكنها كانت في معظم الأحيان عند مستويات مقبولة حسب المعايير الدولية (<5 في المائة) وأقل من المتوسطات الإقليمية للسكان المحليين (سوء التغذية الحاد الشامل في تشاد، 2006-2010: 16 في المائة).

21- والاستثناء الملحوظ كان في دوساي، حيث بقيت معدلات سوء التغذية الحاد الشامل دوما فوق العتبة المقبولة، وكانت أعلى من 10 في المائة في عام 2011. ولا يمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى المساعدات الغذائية التي كانت مماثلة لتلك المقدمة في المخيمات الأخرى والتي كانت المعدلات فيها أقل، ولكن إلى عوامل أخرى، بما في ذلك حقيقة أن السكان يتألفون في معظمهم من قبائل الفلاته.[3]

[3] الفلاته هم من الرعاة الرُحّل ، وهناك عدد من الدراسات أظهرت أن قياس معدلات سوء التغذية الحاد الشامل باستخدام الوزن حسب الطول (المستخدم في مثل هذه الحالات) يميل إلى المبالغة في تقدير معدلات سوء التغذية الحاد الشامل لدى الرعاة. وتظهر التحليلات التكميلية التي تستخدم محيط منتصف العضد نتائج أقل خطورة. ولكن معدلات سوء التغذية الحاد الشامل في دوساي أعلى من المعدلات في المخيمات الأخرى وتستحق اهتماما خاصا.

الشكل 7: انتشار سوء التغذية الحاد الشامل في المخيمات 2008-2011
(الأطفال من 6 شهور إلى 59 شهرا)

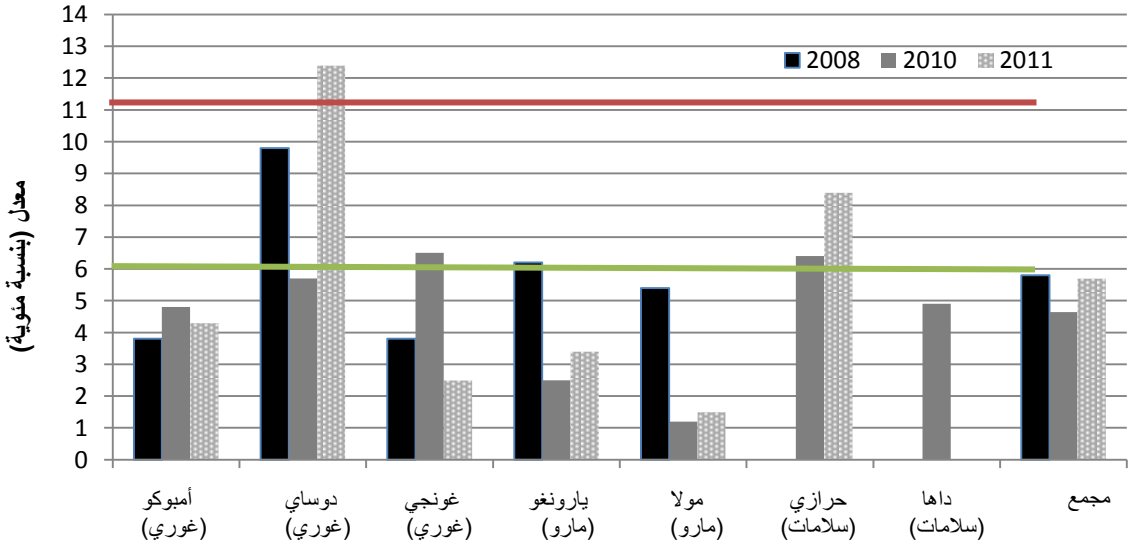

المصدر: المسح التقييمي 2012.

22- وتبين مقارنة بين معدلات سوء التغذية الحاد الشامل عبر المخيمات في فئات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة الأثر الإيجابي للحصص الكاملة (المرحلة الأولى) على معدلات سوء التغذية الحاد الشامل، التي تتسق مع النتائج الخاصة بالاستهلاك الغذائي (انظر الفقرة 16). وفي المقابل، لم تكن هناك توجد فروق واضحة بين أوضاع المرحلتين الثانية والثالثة يمكن أن تعزى إلى مستوى المساعدات الغذائية المستلمة.

23- وكانت معدلات سوء التغذية المزمن مرتفعة (أعلى من العتبة البالغة 30 في المائة) في جميع المخيمات على مدى الفترة، وخاصة في دوساي، ولكن كانت مماثلة للمعدلات الوطنية لتشاد (39 في المائة). وكان معدل الإصابة بفقر الدم أعلى بكثير من العتبة البالغة 40 في المائة في كل المخيمات، وعانى اثنان من بين كل ثلاثة أطفال من اللاجئين من فقر الدم، مما يشير إلى مشكلة صحية عامة كبيرة. ولم تسفر المقارنة بين أوضاع المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، سواء من حيث سوء التغذية المزمن أو فقر الدم، عن أنماط واضحة تشير إلى ارتباط بمستوى التوزيع العام للأغذية المستلمة.

الشكل 8: انتشار معدل سوء التغذية المزمن الشامل في المخيمات ما بين 2008-2011 (الأطفال من 6 شهور إلى 59 شهرا)

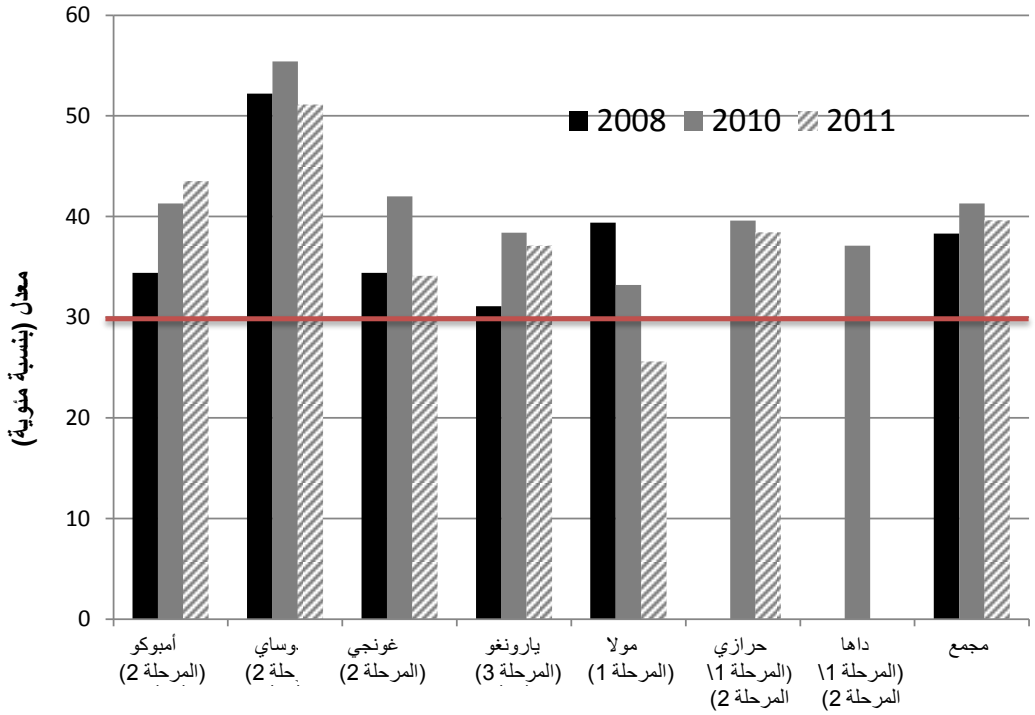

المصدر: المسح التقييمي لعام 2012

سبل كسب العيش

24- تم قياس حصائل وآثار المساعدات الغذائية على سبل كسب العيش للاجئين باستخدام مصادر الدخل وترتيب الثروة كمؤشرين،[4] وأظهرت أنه حتى بعد سبع سنوات في البلد، لم تطور أسر اللاجئين سبل كسب عيش مماثلة لتلك الخاصة بالسكان المحليين.

25- **الزراعة**. تستحق الزراعة اهتماما خاصا لأنها النشاط الرئيسي لمعظم الأسر وتمارسها نسبة 92 في المائة و94 في المائة و98 في المائة من الأسر في مولا وياروغو والقرى على التوالي، حيث تحقق نسبة 75 في المائة من السكان دخلها من الزراعة. وعلى عكس ذلك، تنتشر التجارة في أمبوكو حيث تحقق نسبة 55 في المائة من الأسر بعض الدخل من الزراعة.

26- والزراعة أكثر تطورا في ياروغو (المرحلة الثالثة) عن مولا (المرحلة الأولى). وتشتمل العوامل التي تسهم في ذلك على البقاء لمدة أطول في المخيم، والمساحات المزروعة الأكبر حجما، وزيادة فرص الحصول على المدخلات والأدوات الزراعية من خلال المساعدات المقدمة من المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. غير أنه بعد سبع سنوات، كانت الزراعة الخاصة باللاجئين أقل تطورا من زراعة السكان المحليين من حيث المساحة المزروعة والمحصول على حد سواء.

[4] يتم تحديد ترتيب الثروة من خلال عدد من المؤشرات بشأن ملكية الأصول (كبديل للفقر).

الجدول 5: متوسط المساحة المزروعة ومتوسط إنتاج الحبوب حسب المخيم (2011)				
	مولا (المرحلة 1)	أمبوكو (المرحلة 2)	يارونغو (المرحلة 3)	القرى
المساحة المزروعة *(هكتار)*	1.42	2.63	2.69	3.06
محاصيل الحبوب *(كغ)*	258	543	330	976

المصدر: المسح التقييمي 2012

27- **الدخل**. إن الأسر الموجودة في مخيمات المرحلتين الأولى والثالثة لها هياكل دخل مماثلة. وإلى جانب العمل في الزراعة، أشير إلى تربية الماشية وبيع الحصص الغذائية كأكثر المصادر شيوعا لإدرار الدخل – ولجأت هذه الأسر بنفس النسب إلى أنشطة قصيرة الأجل مثل التخمير وبيع المشروبات الكحولية؛ وبيع الحطب، أو القش أو النباتات البرية؛ والقيام بالأشغال اليومية، والانخراط في الجنس من أجل البقاء على قيد الحياة. وتشير هذه الأنشطة إلى مستوى أكبر من الضعف.

28- وثمة مؤشر آخر للضعف هو كثرة تنقل اللاجئين الذين يسعون إلى ظروف أكثر ملاءمة في أماكن أخرى للمشاركة في النشاط الاقتصادي. ويسافر اللاجئون في بعض الأحيان مئات الكيلومترات بعيدا عن المخيمات، بما في ذلك إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ويبتعدون لفترات تتراوح ما بين بضعة أيام إلى عدة شهور في كل مرة.

29- **الثروة**. كانت ملامح الثروة متماثلة في مخيمات مولا (المرحلة الأولى) ومخيمات يارونغو (المرحلة الثالثة)، حيث وقعت معظم الأسر في أفقر الفئات. وبقاء أسر يارونغو لفترة أطول (أكثر من سبع سنوات) مقارنة بأسر مولا (أربع سنوات) لم يؤد إلى المزيد من تراكم رأس المال لديها.

الشكل 9: توزيع الأسر حسب الثروة

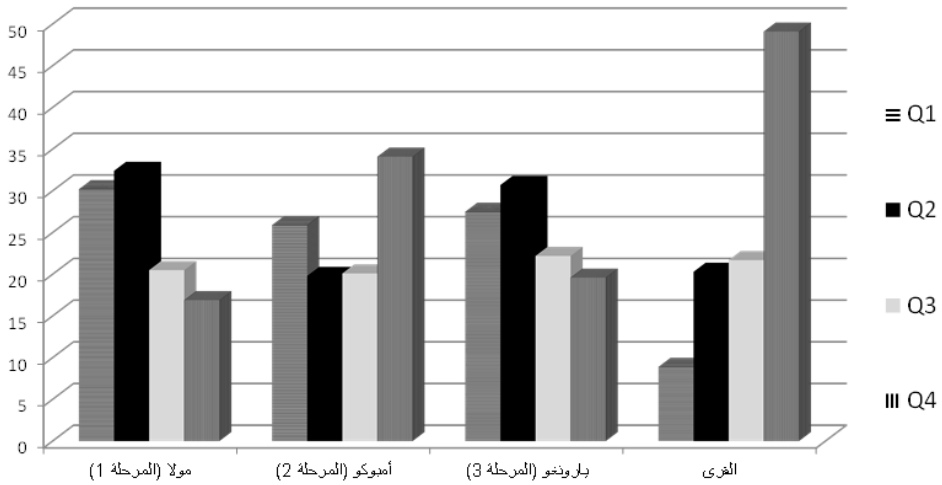

المصدر: المسح التقييمي، 2012. تحسب الثروة على أساس رأس المال الأسري. المستوى 1 يمثل أشد الأسر فقرا والمستوى 4 أغنى الأسر.

30- وقد لعبت المساعدات الغذائية دورا إيجابيا وسلبيا على حد سواء في تنمية سبل كسب عيش الأسر. وعندما تقترن بالأنشطة المتوسطة الأجل مثل الزراعة، فإنها تسمح بتلبية حجم أكبر من احتياجات الأسر وتقلل من مدى سعي اللاجئين إلى أنشطة قصيرة الأجل غير مستدامة. وعندما تنخفض الحصص، تزداد الأنشطة القصيرة الأجل، وفي مولا، أدى تخفيض الحصص مؤخرا إلى تقييد إمكانية الحصول على الائتمان غير الرسمي، لأن الأسر لم تعد تستطيع استخدام حصصها لسداد الديون. وتلعب دورة التوزيع العام للأغذية أيضا دورا تنظيميا للهجرة، لأن اللاجئين يجب أن يكونوا حاضرين عندما يتم التحقق من قوائم المستفيدين قبل التوزيعات.

31- غير أن بعض الدلائل تشير إلى أن التوزيع العام للأغذية في شكل حصص كاملة يمكن أن يقيد تطوير خيارات سبل كسب العيش المتوسطة الأجل مثل الزراعة. وأظهرت مقابلات في غونجي، حيث استمرت الحصص الكاملة لسنة واحدة فقط، أن التخفيض السريع في المساعدة جعل اللاجئين على دراية بضرورة العمل لتأمين سبل كسب عيشهم في أسرع وقت ممكن، وساهم في تنمية الزراعة بشكل أسرع من التنمية التي لوحظت في بعض المخيمات الأخرى – مولا على وجه الخصوص – على الرغم من أنها تلقت دعما زراعيا أقل. غير أن هناك عوامل أخرى لعبت دورا أيضا مثل توافر المزيد من الأراضي والسكان الذين تعتمد سبل كسب عيشهم عادة على الزراعة.

الحماية والشؤون الجنسانية

32- كانت حالة الحماية مرضية إلى حد كبير ويعزى ذلك أساسا إلى المفرزة الأمنية المتكاملة (DIS)، وهي وحدة شرطة مسؤولة عن الأمن في مخيمات اللاجئين التي أقامتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية لاستقبال اللاجئين والعائدين وإعادة إدماجهم في أواخر 2010، وتعمل الوحدة بشكل جيد. ولدى كل مخيم أيضا لجنة من المتطوعين تدعمها المفوضية والمفرزة الأمنية المتكاملة وتجري دوريات ليلية. وقد لاحظت اللاجئات تحسنا في الأمن ليلا وتقدرن أيضا إمكانية رجوعهن إلى ضابطات المفرزة الأمنية المتكاملة اللواتي يشكلن 25 في المائة من القوى العاملة للمفرزة الأمنية المتكاملة في المخيمات التي تم زيارتها وتضم مسؤولين رفيعي المستوى. غير أن عدم وجود التمويل اللازم للمفرزة الأمنية المتكاملة منذ أوائل عام 2012 يمكن أن يهدد استمراريتها ويعرض أمن اللاجئين للخطر.

33- ويتنقل اللاجئون بشكل كبير أساسا بحثا عن الفرص الاقتصادية غير الموجودة في المخيمات (الأرض والعمالة والتجارة) وللزيارات العائلية والتعليم والصحة. وفي حين تصدر اللجنة الوطنية لاستقبال اللاجئين والعائدين وإعادة إدماجهم وثائق مجانية وفي الوقت المناسب بشأن السلوكيات، فقد تم الإبلاغ عن حالات عدم احترام هذه الوثيقة من قبل الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام السلوك الأمني لا يشمل التنقلات عبر الحدود، على الرغم من أن الوكالتين تدركان أن مثل هذه التنقلات متكررة. ونتيجة لذلك، تفتقر الوكالات معلومات بشأن التنقلات. وفي حين لا يمكن التحقق من ذلك، فقد كشفت المقابلات مع المخبرين الرئيسيين أن بعض اللاجئين يمكن أن يستفيدوا من المساعدة على جانبي الحدود أو قد لا يعودون إلى المخيمات إلا عندما تكون هناك توزيعات.

34- والآثار المباشرة للمساعدات الغذائية على الحماية قليلة ولكن تجدر الإشارة إلى بعض حالات العنف الجنسي التي خلص إليها التقييم.

- كان هناك زيادة في حالات العنف الزوجي بعد التوزيعات. وتحدث الخلافات عندما يسعى الأزواج إلى أن يفرضوا على زوجاتهم بيع جزء من الحصة لشراء المشروبات الكحولية أو عناصر "الترف" الغذائي (اللحوم والأسماك). ويؤدي أحد الأنشطة الرئيسية المدرة للدخل للمرأة – تخمير المشروبات الكحولية وبيعها، في بعض الأحيان باستخدام حبوب من الحصة الغذائية – إلى تفاقم العنف الزوجي.

- كان هناك عنف ضد النساء اللواتي يخرجن من المخيمات لزراعة المحاصيل الغذائية أو جمع الحطب، وتضطر اللاجئات في بعض الأحيان إلى ممارسة الجنس لتلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الأغذية. وبصفة عامة، فإن تحسين الأمن الغذائي يحد من حاجة اللاجئين، وخاصة النساء، إلى اللجوء إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن تعرضهم للخطر.

35- ولا بد من الإشارة إلى أخطاء استبعاد بعض الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في يارونغو من الحصول على مساعدة. وبينما تعتبر جميع الأسر التي تترأسها امرأة وتضم أطفالا من ذوي الاحتياجات الخاصة ويحق لها بالتالي الحصول على مساعدات غذائية، فقد تم استبعاد بعضهم لأن حالتهم الاجتماعية لم تقيَّم بشكل صحيح، ويسلط ذلك الضوء على صعوبة تحقق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الحالة الزوجية في السياق المحلي.

العوامل المساهمة في النتائج

العوامل الخارجية

36- **القيود السياقية**. وجد أن هناك عوامل إيجابية تفيد تنمية سبل كسب عيش اللاجئين (انظر الفقرة 8). وبالإضافة إلى ذلك، سمح التقارب الإثني واللغوي بين اللاجئين والسكان المحليين بإقامة علاقات اجتماعية واقتصادية وحظى اللاجئون باستقبال حسن بشكل عام. كما أن جميع المخيمات التي تم زيارتها بها أسواق دائمة وهي قريبة من أسواق المدن المجاورة، وتعمل الشبكة التجارية وسلسلة إمدادات المواد الغذائية بشكل جيد.

37- وعلى الرغم من ذلك، هناك قيود تعترض تحقيق الاعتماد على الذات. والزراعة، التي تمثل النشاط الرئيسي لأغلبية أسر اللاجئين لها حدودها. كما أن عدم كفاية نظم الإنتاج التقليدية ومحدودية مساحة الأراضي التي تقدمها السلطات المحلية إلى اللاجئين (منعهم من تبوير الأراضي للحفاظ على خصوبة التربة، وهو أمر ضروري نظرا لقلة المدخلات المستخدمة) تؤدي إلى انخفاض المحاصيل والإنتاج بعد سنتين أو ثلاث سنوات.

> *"نريد العودة إلى ديارنا. التربة هنا فقيرة جدا. وبذلنا قصارى جهدنا، ولكن الأرض متآكلة."*
> رجل لاجئ في يارونغو.

38- كما يؤدي تدمير المحاصيل من قبل الماشية والآفات والأعشاب الضارة إلى خسائر كبيرة أيضا شأنها شأن النزاعات المتكررة بين المزارعين (اللاجئين والمحليين) والرعاة، التي يصعب منعها وتسويتها بالنظر إلى أن العديد من الرعاة يحظون بحماية السلطات ويفلتون من العقاب. وأخيرا، عانت منطقة مارو منذ عام 2008 من سلسلة من الفيضانات أثرت على 21 في المائة و32 في المائة من سكان مخيمات مولا ويارونغو على التوالي في عام 2010، وما يصل إلى 42 في المائة من اللاجئين في يارونغو في عام 2011 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين). وأدت الفيضانات إلى خسائر في المحاصيل بدرجات متفاوتة، مما أثر على الأمن الغذائي وسبل كسب عيش الأسر المتضررة وتزايد الضغط على الأراضي المتاحة.

39- وتعاني الأنشطة القصيرة الأجل أيضا من قيود متصلة باستنفاد الموارد الطبيعية المرتبطة بوصول اللاجئين والقيود التي يعاني منها سوق العمل اليومي.

40- **عدم كفاية التمويل**. أثر عدم كفاية التمويل المتكرر[5] بشكل سلبي على كل من الحصص الموزعة (انظر الفقرة 49) وعلى قدرة الوكالات على تنفيذ أنشطة تنمية سبل كسب العيش. ويرجع ذلك جزئيا إلى الاحتياجات الناشئة عن حالات الطوارئ الجديدة في البلد، والتي شملت تدفق اللاجئين السودانيين منذ عام 2003، والتشريد الداخلي بين عامي 2007 و2010، والجفاف في منطقة الساحل منذ عام 2011.[6] وبالإضافة إلى ذلك، انسحبت بعض الجهات المانحة لأنها تعارض التوسع في استخدام التوزيع العام للأغذية في سياق تعتبره مواتيا للاعتماد على الذات، وأوقفت المفوضية الأوروبية دعم برنامج المساعدات الغذائية بعد عام 2010 للتركيز على برنامج ربط الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية.

العوامل الداخلية

41- **الاتساق بين الأهداف والمساعدة**. على الرغم من الأهداف المعلنة بشأن الاعتماد على الذات والتقارب الأخير للتخطيط بين الوكالتين في هذا الصدد، فقد كانت أنشطة تعزيز سبل كسب العيش محدودة أو متأخرة أو ليست ذات صلة. وظلت أنشطة الغذاء مقابل العمل التابعة **للبرنامج** التي كان من الممكن أن توفر فرص عمل في سياق منافسة عالية على العمل اليومي هامشية، في حين أنه لم ينظر إلا منذ وقت قريب جدا في التحويلات النقدية لتحل محل أو تستكمل خفض التوزيع العام للأغذية. وكان دعم سبل كسب العيش الذي تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها غير كاف عموما وركز على نظم زراعة تقليدية تخضع لعدد من القيود، في حين لم يتم إيلاء سوى القليل من الاهتمام لبدائل مناسبة مثل تقديم الدعم لزراعة الخضر وزراعة الأرز المروية وتجديد التربة والخصوبة والأنشطة المدرة الدخل والتدريب.

42- كما أن نقل اللاجئين من مخيمات داها (تقع في المنطقة القريبة جدا من الحدود على الرغم من معايير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تدعو إلى وجود مسافة 50 كيلومترا) إلى مخيمات مويو وكوي في عام 2011 كان له أثر سلبي على سبل كسب عيش اللاجئين الذين اضطروا إلى البدء من جديد. وفضل عدد كبير من اللاجئين عدم الانتقال على الرغم من فقدان الحق في المساعدة.

43- **استراتيجية التحول**. ليس هناك توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن استراتيجية التحول إلى الاعتماد على الذات. وقد وزع **البرنامج** استراتيجية انسحاب تدريجي في وثائقه التشغيلية ولكن لم يلتزم بها دائما. ووضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطة للتحول لمخيمات غوري في عام 2011. وفي الممارسة العملية، تم اعتماد نموذجين مختلفين للتحول.

44- وفي يارونغو، توقف التوزيع العام للأغذية في عام 2007 بدون مرحلة وسيطة من الحصص المخفضة[7] وحلت محله أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم سبل كسب العيش عن طريق برنامج ربط الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية الذي أُدخل أيضا استرداد التكاليف للتعليم والصحة والمياه. ومنذ ذلك الحين، كان هناك رصد محدود من قبل المفوضية لتطور الوضع وكان التنسيق مع الجهات الفاعلة بشأن ربط الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية محدودا. وعلى عكس ذلك، استعيض في مخيمات غوري عن الحصة الكاملة بنصف حصة وواصلت المفوضية توفير مزيج من الدعم التقليدي والدعم لسبل كسب العيش عن طريق برنامج ربط الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية حيث أدخل استرداد التكاليف للتعليم والمياه ولكن ليس للصحة.

[5] على وجه التحديد، مولت عمليات الطوارئ **للبرنامج** (2003-2006) بنسبة 67 في المائة و54 في المائة فقط.

[6] على سبيل المقارنة، تشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين السودانيين في شرق تشاد وصل إلى ما مجموعه 000 281 لاجئ في عام 2011 والمشردين داخليا إلى 000 180 لاجئ في عام 2010 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

[7] استمر تقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتوزيعات المخصصة في المواسم العجاف.

45- وتشير إعادة إدخال التوزيع العام للأغذية (نصف حصة) المثيرة للجدل في يارونغو في أوائل عام 2012 على أساس تدهور الظروف المعيشية للاجئين إلى أن عملية التحول ربما كانت عنيفة جدا وأن نموذج غوري الأكثر تقدمية قد اكتسب المزيد من الدعم. غير أنها تبرز أيضا اختلافا جوهريا بين الشركاء (بما في ذلك الوكالتان وأصحاب المصلحة في مشروع ربط الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية) حول أن الاندماج من خلال الاعتماد على الذات قد ينطوي، بالنظر إلى السياق المحلي، على مستوى معين من التدهور لبعض جوانب ظروف كسب العيش للاجئين.

46- ويتجلى عدم وجود استراتيجية مشتركة أيضا في معارضة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطوة التحول من التوزيع العام للأغذية إلى التوزيعات الموجهة لأكثر 25 في المائة من الأسر ضعفا التي كان **البرنامج** يعتزم القيام بها في المستقبل القريب، على الرغم من أن زيادة دعم سبل كسب العيش يبدو حلا أكثر استدامة من استمرار التوزيع العام للأغذية. وقد كان لعدم وجود توافق في الآراء أثر سلبي على مشاركة اللاجئين في عملية التحول ودعمهم لها، واعترض اللاجئون بشدة على أي تخفيض في المساعدة.

47- **إدارة البرنامج**. عانى البرنامج عموما من نقص في الإشراف والرصد والتقييم، على الرغم من تحسن الوضع بعد تعيين موظف برامج تابع **للبرنامج** لمنطقة غوري في عام 2010. كما أدى انعدام الثقة المتبادل بين **البرنامج** والمفوضية إلى تعقيد صنع القرار المشترك الذي اقتصر معظمه على توصيات بعثة التقدير المشتركة – وذلك برغم عقد اجتماعات تنسيقية مرتين في السنة على مستوى المكاتب القطرية والتنسيق الجيد على مستوى المكاتب الفرعية.

48- وقد عانت برامج التغذية من عدم وجود استراتيجية وإجراءات واضحة لمكافحة سوء التغذية المزمن على الرغم من وجود احتياجات كبيرة لذلك ولأنه أحد الأهداف الاستراتيجية المؤسسية **للبرنامج**. ولوحظ أيضا عدم وجود مهارات تقنية وضعف في نظم الرصد فضلا عن تغطية ضعيفة، وعدم كفاية أنظمة التفتيش والإشراف، وعدم وجود تدابير محددة لمكافحة فقر الدم وعلاجه. وقد أثر عدم وجود شركاء مؤهلين تقنيا في المنطقة وارتفاع معدل دوران الشركاء سلبا على تنفيذ برامج التغذية وحصائلها.

49- **استخدام الحصص**. عادة ما كانت قيمة الطاقة من الحصص أقل مما كان مخططا لها. وبين أكتوبر/تشرين الأول 2007 وأغسطس/آب 2008، ومرة أخرى في عام 2010، وفرت الحصة الكاملة في مخيمات غوري أقل من 500 1 سعر حراري ووصلت إلى ما بين 000 1 و200 1 سعر حراري فقط في مويو وكوي في عامي 2009 و2010. وافتقرت الحصص الغذائية باستمرار بعض العناصر الغذائية، الأمر الذي أعاق مكافحة استمرار ارتفاع مستويات سوء التغذية المزمن وفقر الدم أو الحد منهما. وعلاوة على ذلك، نادرا ما كانت الحصص تشتمل على خليط الذرة والصويا، وكان عدم وجود الأغذية التكميلية مشكلة، خاصة بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 30 شهرا.

50- وكان لعدم الامتثال لشروط مذكرة التفاهم بشأن توفير المفوضية للأغذية الطازجة وتيسير **البرنامج** لعملية طحن الحبوب[8] أثر سلبي على استخدام حصص التوزيع العام للأغذية من قبل اللاجئين الذين اضطروا إلى بيع جزء من الحصص لتلبية احتياجاتهم. وفي مولا وأمبوكو ويارونغو، أشارت نسبة 56 في المائة و48 في المائة و48 في المائة من الأسر على التوالي إلى أنها باعت جزءا من حصتها من آخر توزيع، عادة أقل من ربع الكمية التي تسلمتها.

[8] مذكرات التفاهم التي وقعها **البرنامج** والمفوضية في عامي 2002 و2010 قسمت المسؤوليات بين الوكالتين.

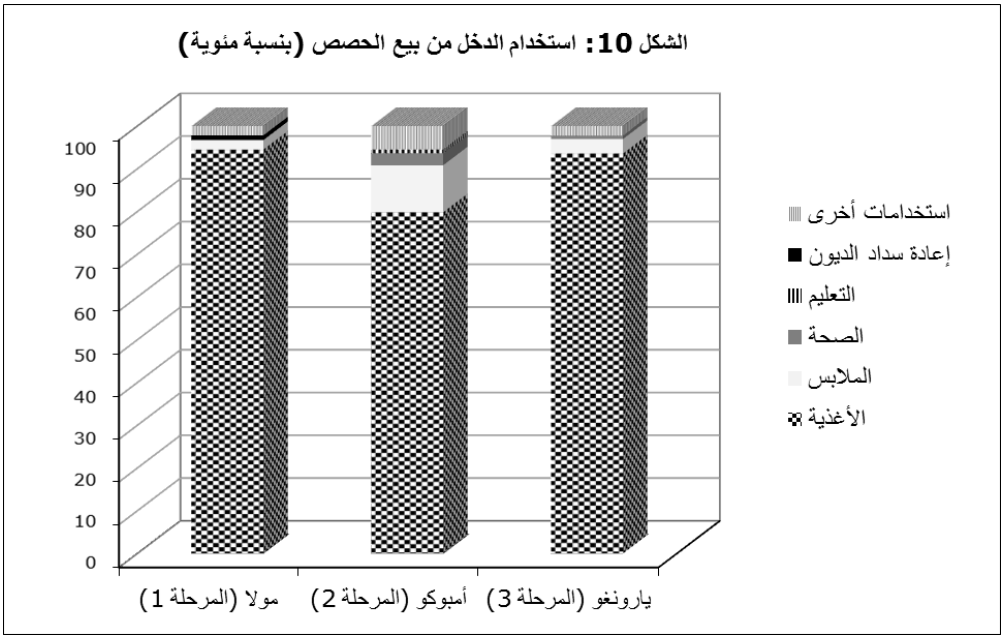

المصدر: المسح التقييمي، 2012.

51- وقد أدى التحول في عام 2010 من التوزيعات الشهرية إلى التوزيعات نصف الشهرية في مخيمات غوري (وفقا لتوصية بعثة التقدير المشتركة لعام 2009 لخفض تكاليف التوزيع) إلى زيادة بيع الحصص من قبل أسر اللاجئين لتدبر مواردها على الأجل القصير.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

52- في السنوات الأولى التي أعقبت التشريد، سمح التوزيع العام للأغذية المقدم في شكل حصص كاملة لمعظم اللاجئين بالوصول إلى مستويات مقبولة من الاستهلاك الغذائي والسيطرة على سوء التغذية الحاد. وفي هذا الصدد، تحققت الحصائل المتوقعة على الأجل القصير وكان وضع اللاجئين أفضل بكثير مقارنة بالسكان المحليين وفقا لهذه المؤشرات.

53- ومن الناحية الأخرى، لم يحدث التطور المتوقع مع مرور الوقت نحو زيادة قدرة اللاجئين على تطوير سبل كسب عيشهم على الأجل المتوسط والقدرة ذات الصلة للحفاظ على أمنهم الغذائي على الرغم من انخفاض المساعدات الغذائية، مما يعني ضمنا أن الحصائل الطويلة الأجل لم تتحقق.

54- وعلى الرغم من الإقامة لفترات مختلفة في تشاد، فقد أظهر اللاجئون في مخيمات المرحلة الثالثة (الأجل الطويل) والمرحلة الأولى (الأجل القصير) خصائص مماثلة من حيث مصادر الدخل ومستويات الثروة، وهي لا تتطابق مع خصائص السكان المحليين. (لا يمكن التوصل إلى استنتاجات بشأن الوضع في المرحلة الثانية، نظرا للخصائص الاجتماعية والاقتصادية الاستثنائية للاجئين في أمبوكو). ونتيجة لمحدودية تنمية سبل كسب العيش للاجئين، فقد أدى الانخفاض في الحصص بعد السنوات القليلة الأولى من التشريد إلى تدهور الاستهلاك الغذائي للاجئين من حيث الكمية والنوعية، وزيادة في استراتيجيات المواجهة على الأجل القصير. وقد أدت الحاجة التي تلت ذلك للبحث عن فرص أفضل

من تلك المتاحة في المخيمات إلى زيادة في تنقلات اللاجئين، مما أدى إلى تعريض اللاجئين وخاصة النساء لمشاكل تتعلق بالحماية.

55- وأكد التقييم على العوامل السياقية التي تفسر هذه النتائج: صغر قطع الأراضي المتاحة للاجئين، مما قيد الإنتاج والمحاصيل وفي نهاية المطاف الدخل من الزراعة، وهي النشاط الرئيسي لمعظم الأسر المحلية واللاجئين. كما أن التفاوت في الحصول على الأراضي والبذور والأدوات أثر على مستوى التنمية الزراعية في المخيمات، وتطور الزراعة بشكل أسرع في المخيمات التي خفض فيها التوزيع العام للأغذية بسرعة يعني أن التوزيع العام للأغذية لفترة ممتدة في شكل حصص كاملة قد يثني اللاجئين عن المشاركة في الأنشطة الاقتصادية المتوسطة الأجل مثل الزراعة.

56- وكان من الممكن التخفيف من حدة ذلك عن طريق التنفيذ الفوري لبدائل التوزيع العام للأغذية. ومع ذلك، فإن النشاط التكميلي الوحيد المدرج في برامج **البرنامج** كان الغذاء مقابل العمل وظل تنفيذه محدودا. وبالمثل، فقد كانت أنشطة دعم سبل كسب العيش لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير كافية بصفة عامة وانصب تركيزها بشدة أيضا على النظم الزراعية المقيدة في حين لم تكن البدائل المناسبة مثل أنشطة إدرار الدخل مطورة بما فيه الكفاية.

57- وشملت العوامل الأخرى التي تحد من التقدم نحو الاعتماد على الذات عدم وجود استراتيجية تحول متفق عليها بين الوكالتين وشركائهما، مما قيد اتخاذ القرار المشترك إلا فيما يتعلق بتوصيات بعثة التقدير المشتركة، وكان لذلك أثر سلبي على وضع التمويل الهش بالفعل. ولوحظت أيضا أوجه قصور في إدارة البرامج، وخاصة في حالة التغذية التي ساءت بسبب عدم وجود شركاء أكفاء من الناحية التقنية.

58- وظل سوء التغذية الحاد عند مستويات مقبولة بصفة عامة، ولكن سوء التغذية المزمن وفقر الدم بقيا مرتفعين مع مرور الوقت ولم يحظيا بالاهتمام الكافي. وكانت الصلة الوحيدة التي وجدها التقييم بين هذه النتائج ومستوى المساعدات الغذائية المستلمة تتعلق بالأثر الإيجابي للحصص الكاملة على سوء التغذية الحاد، مما يعني أن هناك عوامل أخرى لعبت دورا في ذلك. كما لاحظ بعض حالات العنف الجنسي التي تستحق الاهتمام.

59- وفي حين أن معظم اللاجئين أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى موطنهم في نهاية المطاف، فلم يتم إطلاعهم على التطورات في مناطق العودة المحتملة. ونظرا لعدم وجود اهتمام بإعادة التوطين في بلد ثالث، فإن خيار الاندماج في تشاد يبدو الحل الدائم الأرجح في الأجلين المتوسط والطويل. ولم يحدث التطور نحو الاعتماد على الذات، وهو أحد الأركان الأساسية للاندماج، ويعود ذلك جزئيا إلى أن نتائج المساعدة كان يمكن أن تكون أفضل، وأيضا لعدم كفاية الموارد والفرص المتاحة لتلبية مجموع احتياجات السكان المحليين واللاجئين. وفي نهاية المطاف، لربما ينبغي إعطاء هدف الاعتماد الكامل على الذات طابعا نسبيا: فستظل هناك حاجة إلى مستوى معين من المساعدة.

التوصيات

⇐ توصيات بشأن الاستراتيجيات الطويلة الأجل والحلول الدائمة

60- **التوصية 1: ينبغي أن تقود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية للوصول إلى توافق في الآراء بين الجهات التي تقدم المساعدة للاجئين بشأن استراتيجية للتحول إلى الاعتماد على الذات.** ينبغي تحديد مثل هذه الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة المعنية بالإغاثة والتنمية في المنطقة المضيفة؛ ووضع أهداف واقعية للاعتماد على الذات والاندماج في ضوء السياق المحلي؛ والاعتراف بأن الاعتماد على الذات، في سياقات معينة مثل تشاد حيث يعيش السكان تحت عتبات المساعدة، سيعني تدهور الظروف المعيشية للاجئين. وعدم التسليم بهذه الحقيقة سيسفر عن استمرار عدم اتساق الإجراءات وعدم وجود توافق في الآراء بين الشركاء.

61- **التوصية 2: على برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواصلة الاضطلاع بأنشطة بديلة ومكملة للتوزيع العام للأغذية تكون منسجمة مع أهداف الاعتماد على الذات.**

- ينبغي أن ينظر **البرنامج** على وجه السرعة في إدخال طرائق مساعدات غذائية مثل النقود والقسائم، أو الغذاء مقابل العمل، أو برامج التغذية المدرسية، أو تغذية المجموعات الضعيفة كبدائل للتوزيع العام للأغذية.
- ينبغي أن تعزز المفوضية دعمها لسبل كسب العيش التقليدية (الزراعة) وتزيد الأنشطة البديلة والتكميلية التي أثبتت فعاليتها محليا (زراعة الخضار، وزراعة الأرز المروية، وتجديد خصوبة التربة، والأنشطة المدرة الدخل، والتدريب).

62- **التوصية 3: ينبغي أن تضع المفوضية معايير محددة لاختيار مواقع المخيمات مع مراعاة أهداف الاعتماد على الذات.** وسيساعد ذلك السلطات المحلية في اختيار مواقع مناسبة وتفادي حاجة اللاجئين إلى الانتقال في وقت لاحق.

63- **التوصية 4: ينبغي أن ترصد المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الوطنية لاستقبال اللاجئين والعائدين وإعادة إدماجهم عن كثب تنقلات اللاجئين وتسهل العودة التلقائية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية.** ينبغي أن تحسن المفوضية واللجنة الوطنية رصدهما وفهمهما لدوافع تنقلات اللاجئين. كما ينبغي تقوم المفوضية بتشجيع اللجنة الوطنية على إعطاء الإذن الرسمي بالتنقلات عبر الحدود وتدعم زيارات اللاجئين لبلدانهم الأصلية من أجل تقييم الأوضاع فيها واتخاذهم لقرارات مستنيرة بشأن عودتهم. وأخيرا، ينبغي أن يعزز **البرنامج** والمفوضية التنسيق بين برامج كل منها في جمهورية أفريقيا الوسطى لمنع الاستفادة المزدوجة من البرامج.

64- **التوصية 5: ينبغي على مكاتب البرنامج والمفوضية المعنية بدعم السياسات والبرامج على المستوى العالمي الإحاطة علما بالتوصيات 1-4،** المحتمل أن تكون قابلة للتطبيق، في سياقات تشريد أخرى خارج تشاد تصاغ فيها أهداف الاعتماد على الذات. ومن الأهمية بمكان في السنوات الأولى بعد التشريد أن تقوم المفوضية بالدور القيادي لصياغة استراتيجية توافقية للتحول إلى الاعتماد على الذات وأن يقوم **البرنامج** بإدخال طرائق مساعدات غذائية بديلة للتوزيع العام للأغذية في وقت مبكر لدعم الانسحاب السريع من التوزيع العام للأغذية.

⇐ توصيات بشأن تنفيذ البرامج

65- **التوصية 6: ينبغي أن يعزز البرنامج والمفوضية إدارة المساعدة ورصدها وتقييمها.**

- ينبغي تعزيز نظم الرصد للسماح باتخاذ قرارات أكثر استنارة.

- نظرا لاختلاف وجهات النظر بين **البرنامج** والمفوضية بشأن الانسحاب التدريجي من التوزيع العام للأغذية، ينبغي إجراء بعثة تقدير مشتركة قريبا. وينبغي إجراء رصد منتظم عن كثب لحالة الأمن الغذائي للاجئين وحصولهم على الخدمات الأساسية عندما يتم خفض التوزيع العام للأغذية أو وقفه.

66- **التوصية 7: ينبغي أن يشجّع البرنامج على تعزيز استخدام الحصص الغذائية من قبل المستفيدين** عن طريق احترام بنود مذكرة التفاهم المتعلقة بتوفير المفوضية للأغذية الطازجة وتيسير **البرنامج** لطحن الحبوب. وينبغي أيضا تنسيق وتيرة عمليات التوزيع العام للأغذية عبر المخيمات وتفادي التوزيعات التي تجري كل شهرين.

67- **التوصية 8: الحماية.**

- ينبغي أن تضع المفوضية نظاما للرصد لتتبع حدوث مشاكل الحماية وتطورها، ولا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي.
- ينبغي أن تسعى المفوضية أيضا إلى منع العنف الزوجي الذي يحدث بعد التوزيع، وأن توفر خيارات بديلة لإدرار الدخل للنساء غير قيامهن بتخمير الكحول؛ وتجنب أخطاء الاستبعاد، وخاصة استبعاد النساء ذوات الاحتياجات الخاصة.
- ينبغي أن تدعو المفوضية إلى زيادة مشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومة لمعالجة مسائل الحماية الخاصة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالنزاعات بين المزارعين والرعاة.
- أخيرا، على الجهات المانحة أن تواصل تمويل المفرزة الأمنية المتكاملة طالما كان هناك لاجئون من جمهورية أفريقيا الوسطى.

68- **التوصية 9: ينبغي أن تعزز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أهمية استراتيجيات التغذية وتحسن تنفيذها ورصدها.**

- ينبغي أن تعتمد المفوضية نهجا مرنا محدد السياق وأن تضع استراتيجية محددة للصحة العامة في دوساي، حيث معدلات سوء التغذية الحاد الشامل أعلى من المعدلات في المخيمات الأخرى وتستحق المنطقة اهتماما خاصا. وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات قوية لتعزيز التغذية تستهدف الأمهات والآباء.
- ينبغي أيضا صياغة استراتيجية لمكافحة فقر الدم وينبغي تنفيذ فحص شهري نشط للكشف عن سوء التغذية لجميع الأطفال دون سن الخامسة في جميع المخيمات لتحسين تحديد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.
- ينبغي أن تضمن المفوضية إجراء مسوح تغذوية خلال نفس الفترة من العام من أجل تحسين تحليل التغيرات التي تطرأ على سوء التغذية.
- ينبغي، لتحسين إدارة وتنفيذ أنشطة التغذية، أن يستثمر **البرنامج** والمفوضية في تنمية الكفاءات التقنية الخاصة بموظفيهما وبموظفي الشركاء؛ وينبغي أن تُقيم المفوضية شراكات متوسطة الأجل مع المختصين في الوقاية من سوء التغذية وعلاجه وذلك بهدف الحد من ارتفاع معدل دوران الشركاء.

الملحق

مخيمات لاجئي أفريقيا الوسطى في جنوب تشاد

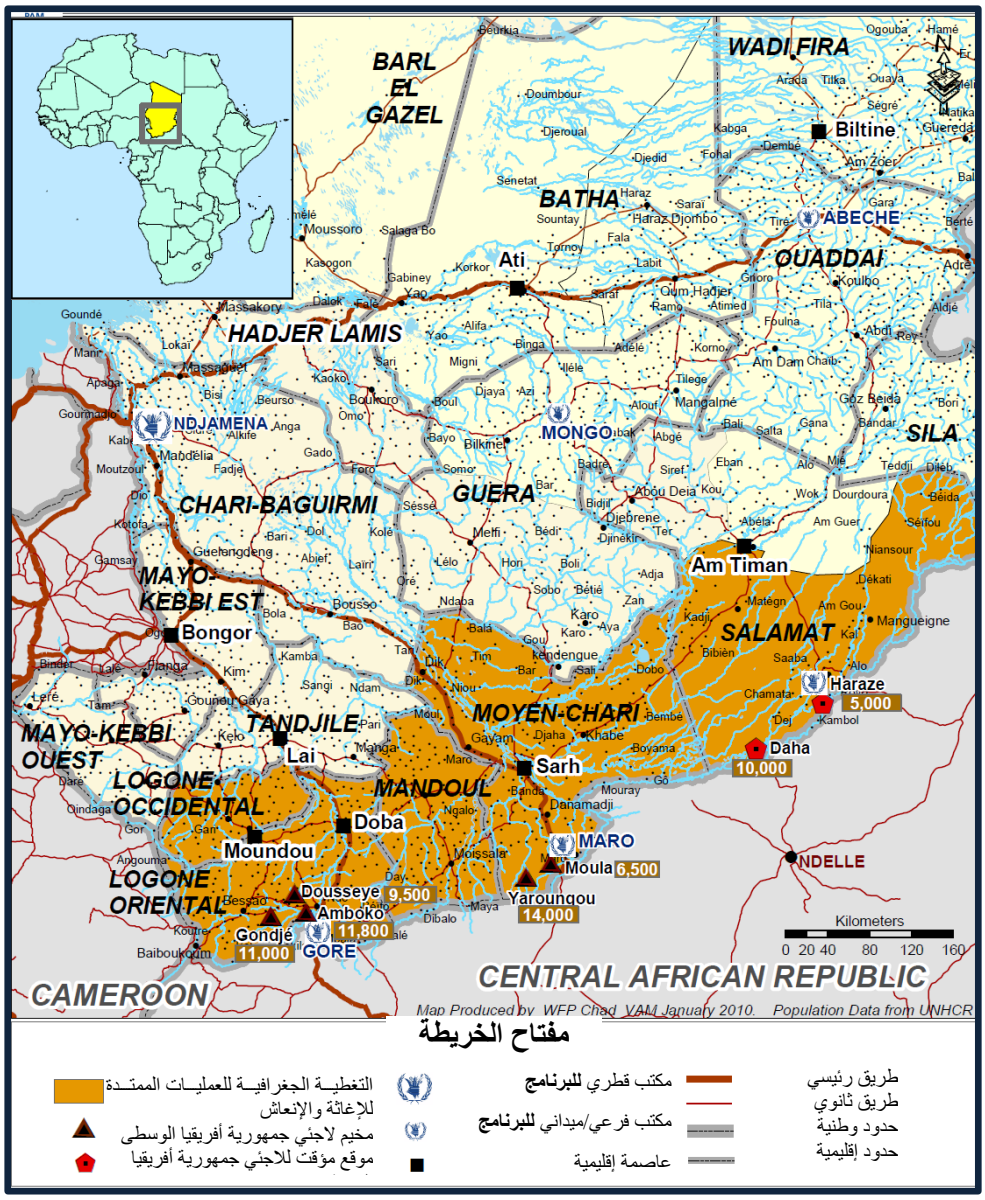

إن الإشارات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور لا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف برنامج الأغذية العالمي بشأن المركز القانوني أو حدود أو تخوم لأي بلد أو أرضٍ أو مدينة أو منطقة.